



العنف في الوسط العربي - دور الشرطة

د. سامي ميعاري

تناولنا في المقال السابق موضوع العنف في الوسط العربي من منظور اقتصادي، وبيّنًا بالتحليل أن العنف في الوسط العربي ليس طفرة عابرة أو حالة استثنائية أو ظاهرة ليس لها عوامل ومسببات، بل أنه وليد ظروف توفرت له، وأسباب وعوامل مكنته من النمو والتمدد، وقد أشرنا إلى أن الدراسات في مجملها متفقة على وجود هذه العلاقة بين الظروف الاقتصادية الصعبة وبين العنف وأنه ليس عاديًا اقتران الحالين في آن واحد وفي مكان واحد.

وقد استند المقال السابق على أنه ليس من قبيل الصدفة انتشار التهميش الاقتصادي والبطالة في المجتمع العربي من ناحية وانتشار العنف فيه من ناحية أخرى، في حين أن بقية البلاد تقل فيها نسبة الجريمة في الوقت الذي تحظى به بقية البلاد بوضع اقتصادي مرموق. وقد تتبعنا العلاقة بينهما التي تمثلت في السبب والمُسبَّب، فالمعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتدنية في الوسط العربي تزامنت مع فوضى في أشكال العنف وصوره ومظاهره المستشرية خاصة في العقدين الأخيرين.

وكان التساؤل الحاضر هو: هل ارتفاع وتحسين الأوضاع الاقتصادية في مجتمع ما يمكن له أن يقلل من هذا العنف أو يحد منه أو يخفف من حدته؟

وكان أن ألمحنا إلى أن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجال خلصت إلى الجواب بنعم. **وعلى لسبيل المثال ما شاهدنا من نزيف الدم في عكا يعكس حالة الفقر المسيسة التي تهدف إلى زرع اليأس في نفوس أبنائها، وحالة التهويد ضد مواطنيها واستهداف هويتهم وليس انتهاء بمخططات لا حصر لها وأطراف مشبوهة تمكر بهذا البلد.**

ولكن الموضوع أكثر تعقيداً من أن نتوقف فيه عند مسبب واحد دون الالتفات إلى عوامل أخرى تسهم في إثرائه وتعمل على تقويته وانتشاره دون رقيب أو حسيب ولهذا السبب سنتوقف في هذا المقال عند سبب آخر له دور

ويحق لنا أن نتساءل هنا في الوسط العربي عن دور الشرطة وعن جهوزيتها وعن مدى جدتها في هذا الشأن... فهل تقوم الشرطة بدورها الريادي الفعال من أجل كبح جماح هذه المظاهر البشعة من العنف التي أدت إلى تصدّر الوسط العربي نسبة ارتكاب جريمة القتل في البلاد؟

لو أن أداء الشرطة في عكا وسخنين والناصرة وكفر كنا وأم الفحم وعرابية وكفر قرع على سبيل المثال لا الحصر... مثل أدائها في تل أبيب وهرتسليا وبتان ورماتغان وبيتح تكفا وأشدود... هل ستكون أوضاعنا كما هي عليه اليوم؟؟؟

وهل ستكون نسبة الجريمة عندنا كما هي عليه اليوم؟ وهل ستكون في مصاف المناطق الغارقة في الفوضى وانتشار الجريمة؟

هذا يقودنا للحديث بكل الوضوح والصراحة عن ظاهرة المخترعة القديمة (**الزعامة التقليدية**) أي: الوساطة...فليس من المعقول أن تستمر الوساطة توتي أكلها في تحرير مرتكبي الجرائم من قبضة الشرطة، ففي حالات كثيرة كنت شاهداً عليها رأيت كيف أن منفذي الأعمال الإجرامية يتم تحريرهم أحياناً خلال ساعات من مراكز الشرطة بجهود من المخترعة (الوساطة) تحت دهشة واستغرابٍ من أن تجد دوراً للوساطة في نظام يدّعي التقدم والالتزام بالقانون والنظام.

إن هذه العملية الخارجة عن القانون لها طرفان مشتركان هما: الزعيم الذي توسط للمجرم وحرره من السجن خلال ساعات والآخر: هو رجل الشرطة - بحسب موقعه ومسامه- الذي استجاب لتأثير المخترعة عليه، فسهل العملية وهذا يؤكد **أن هذين الطرفين مشتركان في الجريمة** لأنهما وقرا الحماية لمرتكبها وبذلك شجعا على تكرارها ودورهما لا يقل خطورة عن دوره لأن خروجه من السجن وإفلاته من قبضة الشرطة سوف يشجع غيره كذلك على الأعمال نفسها.

ونتساءل هنا عن المصلحة المتبادلة بين الطرفين التي تجعل مسؤولاً في جهاز الشرطة يدير ظهره للقانون ويتغاضى عن الجريمة ومرتكبها والأطراف التي ربما تكون مشتركة فيها عن بُعد؟

وكيف تُطوى تلك الملفات وعلى أي أساس قانوني؟

وهنا أعود للتساؤل مُجدداً: هل كان من الممكن أن تتجح مثل هذه المحسوبة - التي هي من سمات النظم المتخلفة في العالم الثالث- في تخليص معتقل عربي شارك في مظاهرة وطنية في مناسبة مثل يوم الأرض أو ذكرى النكبة أو غيرهما من السجن...

الجواب طبعاً بالنفي.

أما في مجال تطبيق القانون فيجب أن يكون الأمر أكثر صرامة وبحذافيره كلها ضد مرتكبي الجريمة، فإن كان للاقتصاد المتدني المهترئ وللتهميش وللبطالة دور في ارتفاع نسبة العنف فإن غياب الردع وتواطؤ دور الشرطة يعزز ذلك العنف ويوفر له تربة خصبة ينمو ويزدهر فيها.